الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس : السيد بيتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

تكريم ذكرى إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل

البند ٩٦ من جدول الأعمال : البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال : الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

البند ٩٤ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.24
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

تكريم ذكرى إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل

١ - دعا الرئيس أعضاء اللجنة إلى الوقوف دقيقة صمت تكريما لذكرى السيد إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢ - السيد ديسي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): أشار، في معرض إجابته عن الملاحظات المتصلة بتنظيم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧، إلى أن مؤتمر ريو كان مجددا للغاية، ولا سيما من حيث حجم أعماله التحضيرية، ومشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية، والدور الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة إجمالا، وكذلك من حيث حجم الصكوك المعتمدة وأهميتها. وسيمثل الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٧ سابقة أيضا، إذ أن مؤتمر ريو هو أول مؤتمر من المؤتمرات المعقودة في الفترة الأخيرة يخضع لاستعراض بعد مرور خمس سنوات، وسيلزم إذن، عند تحديد طرائق هذه العملية، مراعاة أن استعراضات أخرى من هذا القبيل ستنظم للمؤتمرات التالية.

٣ - وقال إنه كان مقررا تخصيص الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة، في عام ١٩٩٧، للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. إلا أن ممثلين عديدين أبدوا رغبتهم في أن تبدأ الأعمال التحضيرية اعتبارا من نهاية الدورة الرابعة. ونظرا إلى ضخامة هذه المهمة، أبدت الأمانة العامة تأييدها لذلك، وقد شرعت فعلا في الإعداد للدورة الاستثنائية، ولا سيما من خلال لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات.

٤ - وأضاف قائلا إن متابعة مؤتمر ريو من اختصاص لجنة التنمية المستدامة بصفة أساسية، ولكن هيئات أخرى أدرجت جدول أعمال القرن ٢١ في عداد أنشطتها. فلابد إذن من تحديد الطريقة التي ستضاف بها مساهمات هذه الأجهزة والآليات الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمرات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقيات التي فتح باب التوقيع عليها في ريو، إلى عملية استعراض وتقييم جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - واستطرد قائلا إن عدة مؤتمرات نظمت، منذ مؤتمر ريو، في مواضيع مرتبطة ارتباطا وثيقا بجدول أعمال القرن ٢١. وسيتعين على اللجنة الثانية إذن أن تنظر في كيفية إدراج استعراض عام ١٩٩٧ في سياق المتابعة المنسقة الأوسع نطاقا لهذه المؤتمرات المختلفة، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة.

٦ - ومضى يقول إن مساهمة المنظمات غير الحكومية في استعراض جدول أعمال القرن ٢١ مساهمة أساسية. فلابد إذن من النظر في إمكانية تيسير مشاركتها في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية وفي أعمال الدورة نفسها. ومن المهم، من ناحية أخرى، إشراك الآليات الوطنية التي تنشئها الحكومات، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في أحيان كثيرة، والتي تتخذ شكل برامج وطنية، وكذلك إشراك السلطات المحلية التي تساهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، في عملية الاستعراض والتقييم العامة لجدول أعمال القرن ٢١.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/50/39 و A/50/421 و A/50/340 و Add.1)

٧ - السيد بن (الفريق المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية): ذكر، في معرض تقديمه للوثائق المعروضة على اللجنة في إطار البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال، بأن التحولات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية، مثل عولمة المبادلات وتحرير الاقتصاد، تتيح فرصة لتنشيط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بقدر ما تتيح تنشيط التعاون الاقتصادي فيما بينها. وفي هذا الصدد، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٤/٤٨، أن تنظر في الدورة الحالية في ملاءمة تقديم تقارير جديدة عن المسألة. وتعتزم مجموعة الـ ٧٧، من ناحيتها، أن تطلب عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/50/340 و Add.1) يبين أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي تستفيد منه جميع القطاعات، ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من جميع استراتيجيات التنمية. وعلاوة على ذلك، يكفل هذا التعاون مشاركة جميع البلدان النامية مشاركة نشطة في النظام التجاري الدولي الجديد. وأخيرا، لم يعد هذا التعاون، ببعديه دون الإقليمي والإقليمي، مجرد خيار وإنما غدا شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وللسلام والأمن والتضامن في الأجل الطويل. وكان دائما في عداد أولويات هيئات الأمم المتحدة، التي تتعاون تعاونا وثيقا في هذا الصدد مع الحكومات ومع المنظمات الحكومية الدولية المختصة. فإذا كان تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر عائد إلى البلدان النامية في المقام الأول فإن على هيئات الأمم المتحدة أن تساهم في الأنشطة المقررة، وتؤدي دورا حافزا، وتستنتج الإطار النظري لتوسيع نطاق هذا التعاون. كما تساهم البلدان المتقدمة، بدعمها المالي والتقني، مساهمة كبيرة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٩ - واستطرد قائلا إن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية درست، في تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة (A/50/39)، التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وأعربت عن تأييدها للتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3)، ولا سيما تركيز الأنشطة على المسائل ذات الأولوية، وتعزيز التكامل بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتحديد البلدان المحورية، وضمان توسيع نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات كي يتحول إلى قاعدة بيانات متعددة الأبعاد.

١٠ - السيد كاباكتوليان (الفلبين): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعلن أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة قوية تيسر، في روح من التضامن، مشاركة البلدان النامية مشاركة عادلة في الاقتصاد العالمي. ولابد من إدراك أنه لم يعد ممكنا النظر إلى العالم من منظار العلاقات بين بلدان الشمال

والجنوب حصرا. فالبلدان النامية يتيسر عليها تبادل تجاربها، لأنها تمر بظروف متشابهة على الصعد الجغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك لا يراد بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يحل محل التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وإنما أن يستكمله.

١١ - وقال إنه إذا كانت إقامة صلات بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أمر يعود في المقام الأول إلى البلدان النامية، فمن المهم أن يلتزم المجتمع الدولي دعم طرائق هذا التعاون، وخاصة تقديم الموارد الكافية لتنفيذ الأنشطة. ولابد من إدراك أن كل ما يساهم في تنمية بلدان الجنوب لا يمكن إلا أن يفيد بلدان الشمال، فكلما تطور الجنوب تسنى له شراء السلع والخدمات واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. ولذلك ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين باقتراح الحكومة اليابانية الداعي إلى إنشاء صندوق دعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يديره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتعرب عن أملها في أن يساهم مانحون آخرون في تمويله. وتأمل أيضا في أن يتلقى صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية تبرعات جديدة تتيح له مواصلة تنفيذ برنامج عمل كاراكاس.

١٢ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/50/340 و Add.1) وكذلك تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (A/50/39) يرسيان الأسس لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي وضعت خطوطه الرئيسية في الوثيقة TCDC/9/3. ويجب الآن العمل على محورين: فمن جهة أولى، يجب إفهام الحكومات والمنظمات الدولية، عن طريق الحملات الإعلامية والتدريب، ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة، ويجب، من جهة أخرى، إنجاز الأنشطة الملموسة والمبتكرة في مجالات مثل التجارة والاستثمار، والديون، والقضاء على الفقر، وتنسيق إدارة الاقتصاد الكلي.

١٣ - وأردف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ دعت، في اجتماعها الوزاري الثامن عشر، الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتكرر هذا النداء في الاجتماع التاسع عشر وفي مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في كارتاخينا. وترى البلدان النامية أن لا غنى عن هذا المؤتمر لتنشيط الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي وتحديد طرائق هذا التعاون الذي لا يمكن إلا أن يكون مفيدا لمجموع بلدان العالم. وتعتزم البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إذن أن تقدم، في الوقت المناسب، قرارا في هذا الشأن.

١٤ - السيد رونيبيرغ (جزر مارشال): قال إنه يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وذكّر بأن بلده يشارك مع جيرانه الأقربين في جنوب المحيط الهادئ في أنشطة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ترمي إلى تنفيذ بعض جوانب برنامج عمل بربادوس. ومنذ فترة وجيزة، أحاط زعماء البلدان الأعضاء في منتدى جنوب المحيط الهادئ علما بالتدابير المتخذة لصالح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأعربوا في الوقت ذاته عن قلقهم إزاء الصعوبات التي قد يثيرها

تمويل السلع الانتاجية، إذ تبين أن الموارد الوطنية لبلدان المنطقة لا تكفي للتمويل الأولي للأنشطة المقررة. وتستطيع بلدان المنطقة، التي تتمسك تمسكا شديدا بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بمساعدة الجهات الممولة، أن تكفل لمنتجاتها الزراعية ومنتجاتها من صيد الأسماك منافذ أفضل في السوق الإقليمية وأن يقل اعتمادها على البلدان المتقدمة للحصول على المنتجات الأساسية.

١٥ - وأضاف قائلا إن جزر مارشال تعتزم المشاركة في توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة ولذلك تلقت تقارير مركز الجنوب ذات الصلة باهتمام كبير. كما ترحب جزر مارشال بأنشطة متطوعي الأمم المتحدة، التي استفادت منها استفادة كبيرة والتي تثبت على نحو عملي كيف تستطيع منظمة الأمم المتحدة مساعدة بلد نام في الاستعانة بخبراء من بلدان نامية أخرى. وهي تأمل إذن في أن يتم تعزيز هذا البرنامج.

١٦ - السيد هوريغوشي (اليابان): رحب بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/50/340 و Add.1) وقال إنه يشاطره الرأي في أن تعزيز التعاون التقني وكذلك التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية، على أن تدعم هيئات الأمم المتحدة هذه الجهود وتستنتج منها الإطار المفاهيمي كلما اقتضت الضرورة ذلك. ومع ذلك تمول البلدان المتقدمة كثيرا من الأنشطة المنفذة في إطار هذه الطرائق ولا يمكن إهمال هذا الجانب من المسألة.

١٧ - وأضاف قائلا إن اليابان تعلّق الأهمية أكثر من أي وقت مضى على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتمول الأنشطة التي يضطلع بها في هذا الإطار عدة جهات منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات آسيوية شتى. وقدم اليابان دعما أساسيا لاجتماع فريق الخبراء الذي عُقد مؤخرا ورحب بالاستنتاجات التي توصل إليها الفريق، وهي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب طريقة قابلة للاستمرار وأن التعاون الإقليمي والأقاليمي يمثّل أحد عناصرها الأساسية. والازدهار الذي يشهده بعض البلدان النامية يسمح بتصور أشكال مبتكرة للتعاون التقني/الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ولا سيما التمويل الثلاثي، وهي طريقة يشارك فيها اليابان فعلا. على أن عدم كفاية الموارد المالية المتاحة للبلدان النامية ونقص التعاون من جانب جهات التمويل المعتادة يعوقان توسيع التعاون فيما بين البلدان النامية. ولأجل تنشيط هذا التعاون، يعتزم اليابان بوجه خاص تعزيز صندوق تنمية الموارد البشرية الذي أنشأه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستحسن بالاضافة إلى ذلك أن تنشأ داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قبيل صندوق استئماني، تساهم فيه جميع الأطراف المهتمة.

١٨ - واختتم قائلا إن الوفد الياباني يرى أن إنجاز الأنشطة والمشاريع المبتكرة أنسب كثيرا لتنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب من عقد مؤتمر للأمم المتحدة.

١٩ - السيد شريستا (نيبال): قال إن التعاون والحوار ضروريان أكثر من أي وقت مضى في عالم يتسم بتحرير الاقتصاد وتدويل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا يستطيع أي بلد أن يبلغ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وأن يتجاهل في الوقت نفسه مصير جيرانه الأقل حظوة.

٢٠ - وأضاف قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي من أجل التنمية ويمثل ركيزة من ركائز النمو الاقتصادي. على أن هذا التعاون لا يمكن أن يحل محل التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، لأن أحدهما مكمّل للآخر ولأن مصلحة البلدان المتقدمة تقتضي دعم هذا التعاون دعما تقنيا وماليا خاصة أن التداخل بين اقتصادها واقتصاد البلدان النامية بات شديدا من الآن فصاعدا.

٢١ - واستطرد قائلا إنه لمن المقلق أن تشتد الفوارق الاقتصادية بين البلدان النامية، وقد باتت حالة أقل البلدان نموا غير الساحلية بالغة الصعوبة. وفي هذا الصدد، يستحسن تطبيق توصيات الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، يخصص نيبال، الذي لا يتجاوز معدل نموه الاقتصادي ٣ إلى ٤ في المائة ويتسم بقلة موارده الطبيعية وضعف قاعدته الصناعية، جـُل جهوده لتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب التقني.

٢٢ - ومضى يقول إن من المهم أيضا تطبيق توصيات التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما فيما يتصل باعتماد يغلب الجانب الاستراتيجي ويركز بوجه خاص على مسائل التجارة والاستثمارات، والديون، ومكافحة الفقر، والانتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة المساعدة. وينبغي تشجيع حكومات البلدان النامية على اعتماد سياسة وطنية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعزيز المراكز الوطنية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجيع الترتيبات الثلاثية الأطراف التي تشرك القطاع الخاص.

٢٣ - وتابع قائلا إن البلدان النامية تستطيع، في مجال التجارة أيضا، تعزيز تعاونها الاقتصادي بزيادة فعالية تطبيق البرامج مثل النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي بين البلدان غير المنحازة. فقد تتعرض أقل البلدان نموا إلى التهميش في عملية تحرير الاقتصاد العالمي، نتيجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية في أعقاب مفاوضات أوروغواي. ولتلافي هذه الظاهرة، سيتعين على المجتمع الدولي تنفيذ قرارات اجتماع مراكش الوزاري في أقرب وقت ممكن. كما تستطيع هيئات دولية مختلفة المساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتطوير المبادلات بين البلدان النامية. وقد صدق نيبال، من جهته، على الاتفاق الرامي إلى إنشاء نظام مبادلات تفضيلي في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي.

٢٤ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق باللقاءات الدولية الهامة رأى الوفد النيبالي أنه ينبغي التوصل إلى توافق الآراء حول عقد مؤتمر دولي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعرب عن اغتباطه بالآفاق

التي فتحها مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز. وأخيرا، رحب الوفد بالجهود التي يبذلها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة حجم الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورة البرمجة القادمة.

٢٥ - السيد ياو ونلونغ (الصين): قال إن التعاون الاقتصادي والتقني أهم من أي وقت مضى بالنسبة إلى البلدان النامية في هذه الحقبة التي يزداد فيها الترابط بين اقتصادات البلدان بسبب التكامل الاقتصادي وتحرير المبادلات والاستثمارات الدولية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهو شكل جديد من أشكال التعاون التقني الدولي المتعدد الأطراف انتهجه في السبعينات عدد كبير من البلدان النامية لتعبئة مواردها الوطنية من أجل التنمية المشتركة، يشجع الاكتفاء الذاتي ولا يمكن إلا أن يساهم في إحلال نظام اقتصادي دولي جديد، ولذلك لابد من تعزيزه. وتبين التجربة أيضا أنه ينبغي ربط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ربطا وثيقا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها إذا أريد إدماج البلدان النامية إدماجا أفضل في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

٢٧ - وأردف قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو أحد الأهداف الرئيسية لهيئات الأمم المتحدة، يمثل عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، ويعمل حافزا على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم. ولكنه لم يبلغ قط المستوى المنشود لعدم كفاية الموارد المتاحة. ولئن كان سد هذه الثغرات المالية والتكنولوجية يقع على عاتق البلدان النامية في المقام الأول فإن للبلدان المتقدمة دورا أساسيا تؤديه. ومما يذكر في هذا السياق "الترتيبات الثلاثية الأطراف" التي بدأت تتخذها بعض البلدان المتقدمة لتمويل أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار مشاريعها للمساعدة الثنائية. ولئن كان لا يمكن أن يحل التعاون فيما بين بلدان الجنوب محل التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب فهو خليق أن يفيد المجتمع الدولي فائدة عظيمة بزيادة إشراك البلدان النامية في الأنشطة الاقتصادية العالمية، والصين مستعدة لأن تدرس مع البلدان النامية الأخرى، وبدعم من البلدان المتقدمة وهيئات الأمم المتحدة، صيغا مبتكرة للتعاون على أساس متكافئ وفي إطار احترام المصالح المشتركة.

٢٨ - السيد فانيت (تايلند): أعرب عن اغتباطه لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين المواضيع ذات الأولوية في برنامج عمل هيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية، كما يشهد على ذلك تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/50/340 و Add.1).

٢٩ - وقال إن تايلند تشارك في أنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية منذ سنوات طويلة، وهي لم تعد مجرد مستفيدة، وإنما باتت تقدم إلى البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مساعدة متنوعة في قطاعات شتى مثل: تنمية الموارد البشرية، والمعدات، ونقل التكنولوجيا، والزراعة، والصحة، والتعليم، والتجارة والاستثمارات. واختارت تايلاند، في إطار الشراكات التي أقامتها مع جيرانها في آسيا والمحيط الهادئ، صيغة الترتيبات الثلاثية الأطراف التي تشرك بلدا ثالثا أو هيئة ثالثة لتمويل

المشاريع، وهي تدعو البلدان المانحة والهيئات الدولية إلى الاشتراك في هذه الترتيبات نظرا إلى ما تحققه من مردود ونجاح.

٣٠ - وأضاف قائلا إن تايلند ساهمت، في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في إنشاء مناطق شتى للتعاون الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي تشجع ازدهار البلدان النامية المعنية، ولا سيما البلدان غير الساحلية، بتنشيط قطاع الصادرات وباجتذاب الاستثمارات لصالحها. وعلى الصعيد المالي، أنشأت تايلاند صندوقا للتنمية الاقتصادية الدولية يتيح لها تقديم القروض إلى جيرانها بشروط ميسرة، كما أنشأت صندوقا للمساعدة الطارئة في حالات الكوارث.

٣١ - واستطرد قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من جهة أخرى، لا ينبغي أن يقتصر على مشاركة القطاع العام، وإنما ينبغي تشجيع القطاع الخاص، الذي له دور نشط في هذا المجال، على زيادة مشاركته. وأخيرا، يجب أن يكون هدف التعاون فيما بين بلدان الجنوب مساعدة البلدان النامية على أن تتكفل بنفسها. ولذلك ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص شراكتها في هذا الميدان وأن تحذو حذو اليابان التي تساهم في جهود التعاون مساهمة جديرة بالإعجاب.

٣٢ - السيد بويرنومو (اندونيسيا): ضم صوته الى البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل جانبا هاما من جوانب التعاون الدولي من أجل التنمية في هذه الحقبة التي تشهد عولمة المشاكل، واشتداد الترابط بين البلدان، وزيادة التكامل الإقليمي. ولذلك اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها المعقودة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٥ نهجا استراتيجيا جديدا، يشمل عدة مجالات عمل ذات أولوية مثل التجارة، والاستثمارات، ومكافحة الفقر، وهذا ما يقتضي إقامة روابط أوثق بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتطوير نظام المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيز المؤسسات العاملة في هذا المجال.

٣٣ - وأضاف قائلا إن ثمة مبادرات استراتيجية شتى تبشر بالخير، ولا سيما برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في افريقيا ومنتدى آسيا وافريقيا (باندونغ). ومن شأن هذه المبادرات أن تساهم في تحسين تطبيق خطة عمل بوينس آيرس. على أن تنفيذ هذه المهام مرهون بشرطين هما: كفاية التمويل وفعالية المؤسسات. فليس من شك في أنه لا سبيل إلى تحقيق النهج الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما لم تخصص له موارد مالية كافية. وينبغي إنشاء صندوق استئماني خاص لدعم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولابد كذلك من تعزيز القدرات المؤسسية لهيئات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال، وينبغي بوجه خاص منح الفريق المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الاستقلال اللازم لتطبيق الاتجاهات الجديدة وبرامج العمل المختلفة تطبيقا أفضل. وعلى صعيد البلدان، ينبغي توطيد المراكز الوطنية والإقليمية المعنية بتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لما في ذلك من فائدة لها. وفي هذا الصدد، أنشأت اندونيسيا مركزا للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في إطار حركة بلدان عدم الانحياز.

٣٤ - ومضى يقول إن عقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أيار/مايو ١٩٩٥ والاتفاقات والاتفاقيات والسياسات المشتركة المتعددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أبرزت أهمية هذا التعاون. ويتيح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فرصا كبيرة لإقامة المبادلات بين البلدان النامية، التي تتباين وتيرة النمو بينها تباينا شديدا. على أن هذه الإمكانات الضخمة لم تستغل بعد.

٣٥ - وأردف قائلا إنه إذا أريد إحراز تقدم في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فلابد من توثيق التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. فالبلدان النامية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها وعن ازدهار التعاون التقني، ويؤدي مركز الجنوب دورا أساسيا في هذا الصدد، على غرار المبادلات بين أمانات التكامل الإقليمي. وينبغي تعزيز المساعدة التي تقدمها الهيئات الثالثة مثل الفريق المخصص التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما ينبغي تعزيز آليات التعاون الثلاثية الأطراف التي أنشأتها البلدان المتقدمة.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية (تابع) (A/C.2/50/L.6)

٣٦ - السيد كاباكتولان (الفلبين): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقدم مشروع القرار A/C.2/50/L.6 المعنون "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة" بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأوضح أن هذا المشروع وضع بموازاة مشروع القرار المتعلق بتعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية (A/C.2/50/L.7)، وأنه يتناول بصفة أساسية مشكلة تقلبات تدفق رؤوس الأموال الخاصة، ولا سيما تدفق الأوراق المالية، التي قد تقضي قضاء مبرما على الانجازات الاقتصادية التي حققتها البلدان النامية شيئا فشيئا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠